وضعا حرجا . فعند وصول فيصل الى ميناء مارسيل الفرنسي ، وذهابه بعد ذلك الى لندن ثم عودته الى فرنسا لحضور مؤتمر الصلح ، رحبت به الحكومة الفرنسية فعلا ، ولكنها اوضحت له انها تفعل ذلك باعتباره مجرد زائر ، لا يتمتع بأية صفة رسمية ولا يمثل احدا[٧١] . كذلك عارضت الحكومة الفرنسية منح بعثة الحجاز مقعدا في مؤتمر الصلح ، ولم تتخل عن معارضتها هذه الا تحت ضغط شديد من بريطانيا . وكان تصرف فرنسا هذا ، نذيرا بالموقف الذي ستتخذه من طلبات العرب بشأن الاعتراف باستقلالهم ، وبالصعوبات التي ستضعها في طريقهم ، خصوصا ان الفرنسيين كانوا قد احضروا الى المؤتمر بعثتين عربيتين من سوريا ولبنان ، لكي تطالبا بمنح فرنسا حق الانتداب على هذين البلدين . ومن خلال ما نجم عن تلك الصعوبات من نقاط ضعف ، حاول الصهيونيون والبريطانيون الوصول الى فيصل ، موحين له بأن الصهيونيين ، باستخدامهم نفوذهم في دول عدة ، قد يساعدونه في الحصول على استقلال العرب اذا وافق على « التضحية » بفلسطين « والتنازل » عنها ، في سبيل الحصول على استقلال المناطق العربية الاخرى . ويبدو ان فيصل قد اوحي اليه ، بشكل او بآخر ، بأن البريطانيين سيكونون على استعداد لرفض المطاليب الفرنسية للسيطرة على اجزاء من الشرق العربي ، بموجب اتفاقية سايكس ــ بيكو في حال الموافقة على وعد بلفور . ومن ناحية اخرى ، لم يكن فيصل في وضع يسمح له بتجاهل طلبات البريطانيين ، الذين كانوا يمولون نشاطه . وقد شدد الصهيونيون من مطاردتهم اياه خلال المؤتمر ، وحاولوا التقرب منه بشتى الطرق[٧٢] ، ونجحوا في ترتيب لقاء بينه وبين الرئيس الاميركي ولسون . وقد اثمرت هذه الجهود اخيرا ، اذ وقع فيصل اتفاقا مع وايزمان في ٣ كانون الثاني ١٩١٩ . وصاغ تلك الاتفاق ، باللغة الانكليزية ، مرافق فيصل ومستشاره البريطاني لورنس ، « صاحب الشخصية الفذة ــ على حد تعبير وايزمان ــ الذي ينبغي ان نشكره على الخدمات ... التي قدمها لقضيتنا »[٧٣] .

تنص اتفاقية فيصل ــ وايزمان[٧٤] ، فيما تنص عليه (بعد المقدمة التي تشيد بالقرابة العرقية والصلات القديمة القائمة بين العرب واليهود) على قيام دولتين في الشرق العربي ، احداهما فلسطين ، وثانيهما الدولة العربية المجاورة لها . « وتحدد ، بعد اتمام مشاورات مؤتمر [الصلح] مباشرة ، الحدود النهائية بين الدولة العربية وفلسطين من قبل لجنة يتفق على تعيينها من قبل الطرفين المتعاقدين »[٧٥] . كما تنص الاتفاقية على ان « تتخذ ، عند انشاء دستور ادارة فلسطين ، جميع الاجراءات الكفيلة بتقديم اوفى الضمانات لتنفيذ وعد الحكومة البريطانية المؤرخ باليوم الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٧ [اي وعد بلفور] . ويجب ان تتخذ جميع الاجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين على مدى واسع ، والحث عليها باقصى ما يمكن من السرعة ، تسهيلا لاستقرار المهاجرين في الأرض عن طريق الاسكان الواسع والزراعة الكثيفة . وينبغي ، لدى اتخاذ مثل هذه الاجراءات ، ان تحفظ حقوق الفلاحين والمزارعين المستأجرين العرب ، وان يساعدوا في سيرهم نحو التقدم الاقتصادي »[٧٦] . كذلك جاء في احدى المواد ، ان « الفريقين المتعاقدين » يتعهدان بالعمل المشترك من خلال « الاتفاق والتفاهم التامين في جميع الأمور التي شملتها هذه الاتفاقية ، لدى مؤتمر الصلح »[٧٧] وهذا بيت القصيد . غير ان فيصل اضاف تحفظاته على هذه الاتفاقية ، بخط يده ، موضحا انه « يجب علي ان اوافق على المواد المذكورة اعلاه ، بشرط ان يحصل العرب على استقلالهم ، كما